وعمله اي ماهو فيه ولا بأس في قراءة الادعية ومسها وحملها
وذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المضمضة
وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال اذا
احتلم لم يأت اهله قبل الاغتسال كذا في المنتقى ويكره للحائض
والجنب كتابته اي القرآن في الايضاح لا بأس للجنب ان يكتب القرآن
اذا كانت الصحيفة او اللوح او الوسادة على الارض عند ابي حنيفة
لانه ليس بحامل والكتبة وصدت صرفا واما انه ليس بقرآن
وقال محمد يرجى ان لا يكتب لانه كتبه الحروف تحرك بها في
القراءة ويكره له قراءة التوراة والزبور والانجيل لا قراءة
القنوت لانه كسائر الادعية ولا يكره مس القرآن بالكم على اصح
ودفع المصحف للصبي لانه في تكليفهم بالوضوء حرج بهم وفي
تأخيره الى البلوغ تقليل حفظ القرآن فرخص للضرورة ثم لما
فرغ من الوضوء والغسل شرع في بيان ما يحصلان به فقال
يجوز اداء الوضوء والغسل بماء البحر والعين والبئر والمطر
والثلج الذائب وبماء فصل تشميسه اي تسخينه بالشمس وقيل يكره
قالت الشافعي وابو الحسن التميمي وفي قوله فصل اشارة الى انه
لو لم يقصد لم يكره اتفاقا ويجوز اداء بماء ينعقد به الملح كذا
في عيون المذاهب لان ماء الملح اي حاصل بذوبان الملح كذا في
الخلاصة لعل الفرق بينهما ان الاول باق على طبيعته الاصلية
والثاني انقلب الى طبيعة اخرى وادمات اي يجوز ذلك بالمياه
المذكورة على تقدير انه يموت فيه اي في واحد من تلك المياه
غير مرئي اي ما لا تدركه لانه سائل كالزيت والعقرب والبق و
الذباب ونحوها وفي المولد كالسمك فالسرطان والضفادع ونحوها
والضفادع

والظاهر ان اصل العبارة اذا كانت الصحيفة او اللوح على الارض او على الوساده آه

والضفادع البحري والبري سواء وقيل البري يفسد اوضاره
عطف على فيه اي وادمات حار جاف فالسمك فيلم يعني لا فرق
في الصحيح بين ان يموت في اناء اوضاره فالمعتبر فيه الاناء
الجاسي وبري المولد عطف على حائض المولد كالصقر والورل
موته في الماء يفسده وكذا اي كالماء سائر المائعات في الحكم المذكور
او غير عطف على مات اوصافه اي اوصاف واحد من تلك
المياه وهي اللون والطعم والرائحة مكث اوطالت مدة بقائه
عن المانع وسيأتي بيانه وقد وقعت عبارة كثير من المشايخ
هكذا او غيّر احد اوصافه طاهر فتوهم بعض شراح الهداية
ان لفظ الواحد احتراز عما فرقه حتى قال اذا غيّر الوصفان
لم يجز الوضوء به وليس كذلك لما قال في البناية لو قع الخمر
او الماء قليلا فيغيّر لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال
في النهاية المنقول من الاسرار جوازه حتى اذا وقع في الاشجار
وقت الخريف تقع في الحياض فتغيّر دواهن من حيث اللون والطعم
والرائحة ثم انتهم يتوضأون منها من غير نكير واشار في شرح
الطحاوي اليه ولكن شرطه اذ يكون باقيا على رقته فلو
اذا غلب عليه غيره وصار له ثخنا فلا يجوز كما سيأتي كما مثنا
وزعفران وفاهة وورق في الاصح اشارة الى ما نقل في البنايع
والنهاية اذ بقي رقته قيد للاستثناء المذكور وقوله بخلاف
متعلق بقوله او غيّر اوصافه ما غيّر احد هما اي احد اوصافه
نجس فاذ المراد بالموصول في قوله عليه السلام الماء طهور
لا ينجسه شيء الا ما غيّر لونه او طعمه او ريحه وهو الحس الذي
لا يدرك طاهر عطف على نجس بما ينعقد واختلفوا في تفصيل ما

قوله الاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة ما يقال له بالفارسية قمرغ آب ويجمع على اوزون كذا في الصحاح واتى